

الأبعاد الجيوبولتيكية للنفط والغاز في شرق البحر المتوسط، وعلاقتها بترسيم الحدود البحرية (تركيا واليونان نموذجاً)

د. فوزية حسن المبروك عبدالله
كلية الآداب الزاوية – قسم الجغرافيا - ليبيا
Fa.abdalla@zu.edu.ly

الملخص:

تناولت الدراسة الأبعاد الجيوبولتيكية للنفط والغاز في شرقي البحر المتوسط التي تغذيها العلاقات المضطربة بين دول المنطقة، حيث أصبح النفط والغاز خليطاً متفجراً في هذا الموقع الجغرافي، وتحقق أخطارهما عدم الاستقرار السياسي للدول المطلة على سواحلها، وخاصة بين تركيا واليونان اللذان يشهدان تصاعد النزاع وتعميق الخلافات وتباعد وجهات النظر، ولا شك أن القوى الكبرى منشغلة بقضية النزاع حولها بدوافع إستراتيجية لصالحها، وذلك كما نراه واضحاً في السياسة الفرنسية، وما يحدث بين دول الاتحاد الأوروبي، وكذلك مواقف الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد اهتمت الدراسة بقضية ترسيم الحدود البحرية بين الدولتين التي تزداد تعقيداً بازدياد اكتشافات النفط والغاز، وهو ما يبين غياب سياسة حقيقية تجاه إنصاف الطرفين من قبل التكتلات السياسية الكبرى التي تزعم أنها تقود العالم، وتعمل على إنهاء الخلافات، وتعمل على ضمان حقوق الإنسان وحماية المدنيين، بل أن الأمر لا يتجاوز مضمون التوجهات الاقتصادية للدول الكبرى في أن تضمن لنفسها مخزوناً من النفط والغاز لا يمكن الحد منه، وهو ما يغيب الرؤية العالمية التي يجب أن تركز التعاون في حل القضية، ليس هذا فحسب بل حتى قضية عدم ترسيم معظم دول شرق المتوسط لحدودها البحرية حتى الآن.

الكلمات المفتاحية: النفط والغاز، الحدود البحرية، الجرف القاري، المياه الإقليمية، القوى السياسية..

تاريخ الاستلام:
2024/11/14م
القبول:
2024/11/23م
تاريخ النشر:
2024/12/01م

Abstract:

The study addressed the geopolitical dimensions of oil and gas in the eastern Mediterranean, which are fueled by the turbulent relations between the countries of the region, as oil and gas have become an explosive mixture in this geographical location, and their dangers threaten the political instability of the countries overlooking its coasts, especially between Turkey and Greece, which are witnessing an escalation of the conflict, deepening differences and divergence of views. There is no doubt that the major powers are preoccupied with the issue of the conflict over it with strategic motives in their favor, as we see clearly in French policy, what is happening between the countries of the European Union, and the positions of the United States of America. The study focused on the issue of demarcating the maritime borders between the two countries, which is becoming increasingly complex with the increase in oil and gas discoveries. This shows the absence of a real policy towards fairness to both parties by the major political blocs that claim to lead the world, work to end disputes, and work to

ensure human rights and protect civilians. In fact, the matter does not go beyond the content of the economic orientations of the major countries to guarantee themselves an unlimited stock of oil and gas, which is absent from the global vision that should devote cooperation to resolving the issue. Not only that, but even the issue of most of the Eastern Mediterranean countries not demarcating their maritime borders yet

المقدمة:

تزداد أهمية العلاقات الدولية لمصادر الطاقة المتمثلة في النفط والغاز بتطور الأبعاد الجيومكانية والجيوبوليتيكية، ويتضح ذلك من خلال السياسات الداخلية والخارجية تزامناً مع أهمية التنمية في حماية الأمن الوطني للدولة، فقد أصبحت رهاناتها على المستوى الدولي ترتبط بالتقدم الصناعي والازدهار الاقتصادي المسؤولين على قوة الدولة في ميزان القوى العالمي، وهي العوامل ذاتها التي تدفع الدول الكبرى للتنافس من أجل السيطرة على مناطق إنتاج النفط والغاز.

تعاظم اهتمام الدول بالبحار في القرن العشرين بعد إكتشاف الثروات الهائلة التي تحتويها، وذلك من أجل الحفاظ على أمنها الإقليمي والسياسي والاقتصادي ومجالها الحيوي، وتسعى تلك الدول للسيطرة على قدر أكبر منها، ويمثل ذلك بداية الصراعات الإقليمية والدولية التي بدأت تلقي بظلالها على المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة، لوضع خطط وقوانين تنظم استغلالها من أجل ضمان التوزيع العادل لثروات البحار بين الدول المتجاورة بحرياً، وإنهاء النزاعات، ووضع حد للسيطرة على الثروات البحرية وبخاصة سياسات الهيمنة التي تمارسها الدول الكبرى، وحرمان الدول الأخرى ذات الحقوق من خيراتها.

تهدف الدراسة إلى معرفة وإبراز أهمية مصدري النفط والغاز في قضية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا واليونان باعتبار أن البحر المتوسط من المناطق الغنية بهما، والذي بسببهما لم تشهد المنطقة استقراراً على مر التاريخ، بل على العكس زادت بعد ازدياد اكتشافات التنقيب الممتدة إلى ما وراء

المياه الإقليمية، وهو ما زاد من حدة الصراعات في الوقت الحاضر بين الدول المطلة على حوض المتوسط.

أمام هذا الواقع تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- ما مدى أهمية موقع حوض البحر المتوسط وموارده الطبيعية في إذكاء الخلافات السياسية بين بعض دوله؟.

2- ما مدى قوة العلاقة بين مصادر الطاقة في حوض البحر المتوسط، وعدم ترسيم الحدود البحرية بين تركيا واليونان.

3- ما هي ردود أفعال الدول الإقليمية الفاعلة في حوض المتوسط تجاه النزاع بين الطرفين.

وقد صيغت جملة من الفرضيات تعد أجوبة مبدئية للتساؤلات المطروحة في مشكلة الدراسة، وهي كالآتي:

1- يلعب الامتداد الجغرافي لحوض المتوسط وكذلك موارده الطبيعية دوراً كبيراً في التوجهات السياسية للدول الواقعة في نطاقه، والدول الكبرى المهيمنة.

2- تعد مصادر الطاقة وبخاصة النفط والغاز أكبر التحديات الجيوبوليتيكية لحل قضية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا واليونان.

3- تتباين مواقف الدول تجاه الصراعات الدائرة في شرق المتوسط وفقاً لمصالحها الإستراتيجية، في إطار غياب القوانين الصريحة المحددة للمساحات البحرية بين الدول المتنازعة.

اتبعت هذه الدراسة المنهج التاريخي من أجل تتبع جذور المشكلة التاريخية، كما استخدمت المنهج التحليلي لدراسة الارتباط بين مصادر الطاقة وقضية ترسيم الحدود البحرية بين اليونان وتركيا، واشتعال فتيل النزاعات في مناطق الامتدادات البحرية المتوسطة.

أولاً: الامتداد الجغرافي لحوض البحر المتوسط، وأهميته الإستراتيجية:
يمتد حوض البحر المتوسط بمساحة تقدر بحوالي 2,966,000 كم²، (1) يتوسط بها قارات العالم القديم الثلاث (أوروبا، آسيا، أفريقيا)، ويتصل بالبحار والمحيطات بواسطة المضائق والقنوات البحرية، كاتصاله بالمحيط الأطلسي عن طريق مضيق جبل طارق، واتصاله بالمحيط الهندي بواسطة قناة السويس والبحر الأحمر، إلى جانب اتصاله بالبحار كالبحر الأسود الذي يتصل به عن طريق مضيق الدردنيل، وتطل عليه مجموعة من الدول العربية المتمثلة في المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر وفلسطين ولبنان وسوريا، إلى جانب مجموعة الدول الأوروبية مثل تركيا

واليونان وألبانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا، وتقع به دول جزرية أخرى مثل مالطا وقبرص المجزئة سياسياً بين تركيا واليونان.

نقسم حوض البحر المتوسط إلى مجموعة من الأحواض حوض البليار في قسمه الغربي، والحوض التيراني في شماله الغربي، والحوض الإدراتيكي في الشمال، والحوض الأيوني في أجزائه الوسطى، وحوض الليفان في قسمه الشرقي، كما يوضحه الشكل (1).

يطلق على الحوض الشرقي للبحر المتوسط اسم حوض الليفان، ويفصله عن الحوض الأيوني الحافة المغمورة الممتدة بين سواحل جزيرة كريت والسواحل الشرقية لليبييا، وشمالاً الخانق الهليليني الممتد على الجانب الشرقي لقوس الجزر الكريتية، (2) ويمتاز الحوض بالتدرج في أعماقه بشكل عام، ويزداد باتجاه الشمال الغربي.

إمّا منطقة شرق المتوسط من الناحية الجغرافية هي تلك التي تمتد من هضبة الأناضول شمالاً ومصر جنوباً، ومنطقة الشام شرقاً بما تحويه من دول تقع على النصف الشرقي للبحر المتوسط، وهي مصر، وقبرص، واليونان، وفلسطين، وسوريا، وتركيا، وليبيا، وإسرائيل. (3)

يتمتع موقع البحر المتوسط الجغرافي بأهمية إستراتيجية كبرى لدى الدول المطلة على سواحلها، حيث يشكل أهم القنوات التجارية الحيوية لديها، وحلقة وصل تربط بين دوله ودول العالم الأخرى، فضلاً عن أهميته في الأغراض العسكرية وثرواته البحرية، وهو يعد بؤرة الملاحة الأولى التي عرفها العالم، فضلاً على أنه موطن الحضارات القديمة التي مثلت بوتقة تفاعل الشعوب، وقد ازدادت أهميته بعد اكتشاف موارد الطاقة، وبخاصة النفط والغاز التي جعلت منه سبباً لطموحات بعض الدول المهيمنة بحجة ادعاءات أحقية امتداد سيادة تلك الدول الساحلية على مياهها الإقليمية ومناطقه الاقتصادية.

تستمد قضية ترسيم الحدود البحرية بين الدول الساحلية المتقابلة والمتجاورة أبعادها من وراء احتياجاتها المتزايدة لاستثمار ما تحتويه البحار والمحيطات من ثروات سمكية وموارد معدنية، لاسيما بعد التطور التقني الهائل الذي طوع التقنية تجاه إمكانية استغلال جميع ما تحتويه البحار في أعماق مياهها وباطن قيعانها، ولم تتفق الكثير من الدول بشأن الحقوق والالتزامات التي تترتب على استغلال المساحات الحاوية لتلك الموارد.

إن الدول الساحلية لها الحق في مياهها الإقليمية، والمقدرة وفقاً للقوانين الدولية بمسافة 200 ميل من سواحلها، وتكمن المشكلة هنا في أن مساحة بعض البحار لا تسمح بذلك، بحيث تقل المساحة بين الدول المتقابلة عن 400 ميلاً، وتزداد المشكلة تعقيداً مع كثرة الدول المتشاطئة، فهناك الكثير من الدول التي تقل مسافة مياهها الإقليمية عن 200 ميلاً لضيق مساحة البحر، وبذلك تتقاطع سواحل هذه الدول مع الدول الأخرى المقابلة لها باعتبارها تعاني من ذات المشكلة، وقد تحدث النزاعات بين مثل تلك الدول ما لم تتوصل إلى اتفاق بشأن حساب حدودها البحرية، وخاصة بالمناطق الغنية بالثروات الطبيعية، وعلى العكس من ذلك فيما لو كانت المساحة البحرية بين الدول المتقابلة أكثر من 400 ميل ستقل النزاعات بينهما.

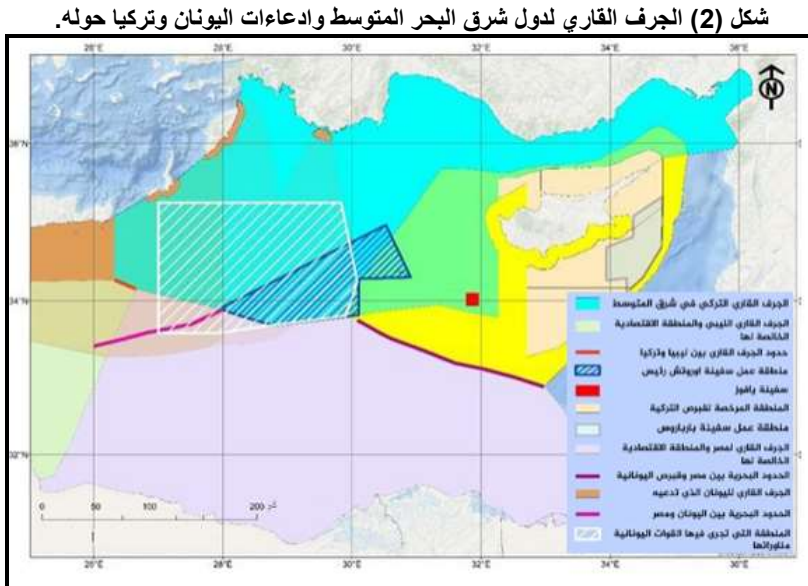
إن الدول الساحلية المتجاورة في شرق البحر المتوسط تعد المساحات البحرية الفاصلة بينهما محدودة تقل عن 400 ميلاً، وهو ما أشاء الخلافات بين دوله التي زاد من تصعيدها موردي النفط والغاز، وهو ما جعل الكثير منها لم يتم تعيين حدودها حتى الآن بسبب الخلافات حول مساحات المناطق الاقتصادية الخالصة.

إن تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة يرتبط بتحديد البحر الإقليمي للدولة، ووفقاً لاتفاقية جنيف عام 1958م واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، فإن البحر الإقليمي يبدأ من خط يعرف بخط الأساس، وهو خط يوازي سواحل الدولة ويتبعه في مختلف تعاريفه، ويمتد باتجاه البحر حتى مسافة 12 ميلاً بحرياً،⁽⁵⁾ وتبدأ المنطقة الاقتصادية الخالصة وفقاً للقانون الدولي للبحار 1982 من خط الأساس الذي احتسب منه البحر الإقليمي وحتى 200 ميلاً بحرياً.⁽⁶⁾

أما الجرف القاري في اتفاقية جنيف عام 1958م يعرف بأنه قاع وباطن قاع المناطق البحرية الملاصقة للساحل خارج حدود البحر الإقليمي لعمق يبلغ (200) متر، أو لأبعد من ذلك عندما تكون أعماق المياه تسمح باستثمار الموارد الطبيعية ويجوز في حالات معينة أن يمتد إلى مسافة 350 ميلاً بحرياً لتلك المناطق وتمارس الدولة الساحلية حقوقها السيادية،⁽⁷⁾ وهذا يعني أن الجرف القاري يمتد إلى ما وراء البحر الإقليمي حتى الطرف الخارجي للحافة القارية أو إلى مسافة 200 ميل بحري.

إن الجرف القاري لجزيرة كاستيلوريزو التي تقع على بعد كيلومترين من سواحل تركيا هو محل الخلاف والنزاع بين تركيا واليونان، وقد ارتأت تركيا أن القوانين والاتفاقيات الدولية بما في ذلك القانون الدولي للبحار عام 1982 قد أجحف حقوقها التاريخية من مساحاتها البحرية بالمناطق الاقتصادية، وأهدر ثرواتها الطبيعية البحرية، باعتبار أن الجزيرة وفقاً لذلك القانون تدخل ضمن حسابات المناطق الاقتصادية الخالصة لليونان، ولا تعتبر أية حقوق لتركيا التي تقع الجزيرة أمام سواحلها مباشرة .

إن حدود الجرف القاري وفقاً لتركيا يبدأ من نقطة انتهاء حدودها البرية مع سوريا من نقطة البحر، ومن خلال الاتفاقية التي وقعت بين تركيا وقبرص التركية في 2011 لتحديد الجرف القاري في جزيرة قبرص من جهة الشمال، ويبدأ من غرب خطوط الطول (18°، 16°، 32°)، وهذا الحد يمتد على طول الخط العرضي بين تركيا ومصر ليشمل المنطقة التي تمتد حتى خط الطول 28° شرقاً،⁽⁸⁾ ووفقاً لهذا التحديد تعتبر تركيا تلك المنطقة جرف قاري تركي، ويقع ضمن سيادتها ولها الحق في استغلال ثرواته، ويوضح الشكل (2) الجرف القاري والمناطق الاقتصادية لدول شرق البحر المتوسط وادعاءات اليونان وتركيا حوله.



المصدر: <https://arabi21.com> 2023/6/5

رابعاً: الأبعاد الجيوبولتيكية لمصادر الطاقة في شرق البحر المتوسط ودورها في قضية ترسيم الحدود البحرية:

إن البنية الجيولوجية لحوض البحر المتوسط جعلته يتمتع بنصيب وافر من الموارد الطبيعية ذات الأهمية الإستراتيجية، وخاصة موردي النفط والغاز الذين جعلوا من البحر المتوسط مسرحاً للصراع الإقليمي بسبب التنافس عن أنشطة التنقيب عن الموارد الهيدروكربونية التي يزخر بها باطنه.

يشير الجدول (1) إلى الكميات الهائلة من النفط والغاز بمناطق شرق البحر المتوسط ، والتي من بينها الكميات المتواجدة بالمناطق المحيطة بسواحل جزيرة قبرص التي تعد أكثر المناطق توتراً في شرق المتوسط، حيث تقدر كمية الغاز الطبيعي في المنطقة الممتدة شرق جزيرة قبرص 43 تريليون م³ غاز طبيعي، كما تقدر كمية النفط بمنطقة هيريديوت الواقعة جنوب شرق جزيرة كريت بحوالي 8 مليار برميل، وكمية الغاز الطبيعي بحوالي 3,5 تريليون م³. هناك أيضاً بالإضافة إلى ذلك اكتشافات أخرى جديدة يعلن عنها بين الحين والآخر من طرف الشركات التي تعمل بتصاريح البحث والتنقيب في المنطقة، مثل شركة نوبل للطاقة والتي تعمل في المنطقة بتصاريح صادرة عن إدارة قبرص اليونانية أعلنت أنها اكتشفت حوالي 40 تريليون م³ من الغاز في المنطقة الممتدة إلى الشرق، إلى جانب اكتشافات نفطية في الدول الأخرى المطلة على البحر المتوسط.

جدول (1) كميات الطاقة المؤكدة من النفط والغاز في شرق البحر المتوسط

المنطقة	الموقع	النفط مليار برميل	الغاز تريليون متر مكعب
ليفياثان أفروديت	بين فلسطين وإسرائيل وقبرص ولبنان وسوريا	1,7	3,45
حوض دلتا النيل	-	1,8	6,3 تريليون م ³ غاز طبيعي 6 مليار برميل غاز سائل
هيريديوت	الجنوب الشرقي من جزيرة كريت	8	3,5
قبرص	المنطقة الممتدة شرق جزيرة قبرص	-	43

المصدر: إعداد الباحثة استناداً على:

مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا، منشورات إدارة الاتصال برئاسة الجمهورية التركية، 2020، ص 11.

وعلى ضوء هذه الاكتشافات تحولت بعض دول شرق المتوسط دول مستوردة للنفط والغاز إلى دول مصدرة لهما وبالأخص الغاز، وحرصت هذه الدول على زيادة إنتاجها اليومي من أجل استغلال حصتها واستثمار ثرواتها في مياها الإقليمية وممارسة سيادتها الوطنية، حيث أنشئت محطات لتسييل الغاز، ومحطات أخرى لاستقباله، ومن ثم إعادة تصديره للأسواق العالمية كما يوضح الجدولين (2) (3).

جدول (2) محطات تسييل الغاز في شرق البحر المتوسط

الدولة	اسم المحطة	تاريخ البدء	الطاقة الاستيعابية (مليون طن/السنة)
مصر	مجمع المصرية الإسبانية للغاز (سيجاس) T1	2005	5
مصر	مجمع المصرية للغاز الطبيعي المسال T1	2005	3,6
مصر	مجمع المصرية للغاز الطبيعي المسال T2	2005	3,6
ليبيا	مجمع مرسى البريقة	1970	1,5

المصدر: سلوى السعيد فراج، رشا عطوة عبدالحكيم ضبيش، انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، الإسماعيلية، مصر، العدد الثاني عشر، أكتوبر 2021، ص126.

جدول (3) محطات استقبال الغاز المسال في شرق البحر المتوسط

الدولة	اسم المحطة	تاريخ البدء	الطاقة الاستيعابية (مليون طن/السنة)
مصر	الشركة العربية لأنابيب البترول "سوميد" وحدة عائمة	2017	5,7
مصر	محطة مونغ بالعين السخنة (وحدة عائمة)	2015	4,2
مصر	محطة بي دبليو بالعين السخنة (وحدة عائمة)	2015	5,7
إسرائيل	محطة الخضيرية (وحدة عائمة)	2013	30
اليونان	محطة ريفيتوش للغاز الطبيعي المسال	2000	4,8
تركيا	محطة مرمرة أريجليس	1994	7,6
تركيا	الياجا	2006	8
تركيا	محطة إيتكس (وحدة عائمة)	2016	5,9
تركيا	محطة دورتيول (وحدة عائمة)	2018	4,1

المصدر: سلوى السعيد فراج، رشا عطوة عبدالحكيم ضبيش، انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، الإسماعيلية، مصر، العدد الثاني عشر، أكتوبر 2021، ص126.

إن منطقة شرقي المتوسط أصبحت محط أنظار العالم، وبؤرة توترات غير مسبقة من بعض الدول التي تمارس الهيمنة الإستراتيجية على منطقة جرف البحر، وتتوي استخراج النفط والغاز دون مراعاة حقوق الدول الأخرى في ثروات الجرف، وهو ما قد يثير نزاعاً يتجه نحو التصعيد بسبب تعارض المصالح الاقتصادية بين الدول المتشاطئة وحلفائها.

وبالرغم من توقيع العديد من الإتفاقيات المتعلقة بترسيم الحدود البحرية مثل اتفاقية عام 2007 بين قبرص ولبنان، واتفاقية عام 2010 بين قبرص وإسرائيل لتحديد المنطقة الاقتصادية بينهما، واتفاقية عام 2013 لترسيم الحدود بين مصر وقبرص، بالإضافة إلى توقيع اتفاق في يونيو من عام 2020 لترسيم الحدود بين اليونان وإيطاليا، وتوقيع اتفاق في أغسطس 2020 لترسيم الحدود بين اليونان ومصر،⁽⁹⁾ فإن احتمالية وقوع الصراعات بين دوله قائمة خاصة مع الخلافات

الموجودة حالياً بين لبنان وإسرائيل، والخلافات المتفاقمة بين اليونان وتركيا حول تحديد المياه الإقليمية في بحر ايجه.

إن مصادر الطاقة الهائلة في شرق المتوسط جعلته يشهد فترات زمنية متباينة بين التهدة والتصعيد من جانب كل من تركيا واليونان، واتسع نطاق الخلافات حول القضايا الإقليمية بسبب الموارد النفطية المكتشفة أبرزها قضية ترسيم الحدود البحرية بينهما، إضافة إلى تداعيات الأزمة الليبية باعتبارها أحد أبرز الدول المطلة على البحر المتوسط والتي تمتلك حقول بحرية في نطاق حوض البحر المتوسط، وقد جعلت تلك الأمور كل من اليونان وتركيا تتطلع إلى أن تكون صاحبة القوة والنفوذ في معادلة الصراع الذي أذكاه التوجهات السياسية لكل منهما، وخاصة تعزيز وجودهما في المنطقة، وتوسيع نطاق امتداد النفوذ السياسي لكل منهما إلى ما وراء البحر المتوسط كالتوغل في الدول العربية والأفريقية.

تحتج اليونان اليوم عن أعمال الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز التي تقوم بها تركيا في الجرف القاري لجزيرة كاستيليريزو التي تقع ضمن منطقته الاقتصادية الخالصة، وتدعو حلفائها للحد من التعدي التركي على أراضيها.

تركيا من جهتها وعلى تصريح وزير خارجيتها مولود أوغلو أن الجزيرة البعيدة عن البر والقريبة من تركيا ليس لها جرف قاري، كما قال نائب الرئيس التركي أن أنقرة ستمزق الخرائط التي رسمت لسجننا داخل البر، (10) ومن خلال هذه التصريحات يبدو أن تركيا تسعى إلى توسيع نفوذها في المنطقة وتغيير معادلة توازن القوى الفاعلة في نطاق البحر المتوسط لصالحها، وتحقيق مكاسبها الاقتصادية والإستراتيجية من الدول المطلة على البحر المتوسط.

تعتمد تركيا في تحقيق توجهاتها بناءً على عاملين أولهما: بناء تحالفات إقليمية واحدة مع جمهورية قبرص الشمالية والتي توجد بها قاعدة عسكرية منذ 1974 والأخرى تتمثل في عقد اتفاقية بشأن ترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الليبية، (11) وهو ما يسمح لها بتوسيع نفوذها البحري. خامساً: الدول البارزة في القضية وتحليل القوى المعلنة والخفية الداعمة للحل والمعركة ومصالح الأطراف المتدخلة:

أصبحت منطقة البحر المتوسط اليوم منطقة جذب للقوى السياسية النشطة على الساحة الدولية خصوصاً مع تصاعد التوترات بين كل من تركيا واليونان بسبب النفط والغاز اللذان يشكلان أكبر فواعل التحدي الجيوبوليتيكي تعقيداً لحل لقضية ترسيم الحدود بين تركيا واليونان والدول الأخرى المتجاورة، وقد تباينت ردود أفعال الدول بين جهود فرض السلام في المنطقة، وبين تصعيد الموقف مراعاة للمصالح الإستراتيجية لبعض الأطراف المتدخلة في النزاع.

يعد الاتحاد الأوروبي حوض البحر المتوسط جزءاً من مصالحه الحيوية، ويعتبر الأزمات التي تعيشها دول الحوض فرصة لتقييم معاهدة لشبونة المبرمة عام 2007 التي جاءت لتحديد نص وتعديله في اتفاقية الاتحاد الأوروبي، (12) وهي معاهدة تحكم قواعد سير الاتحاد خصوصاً من الناحية الأمنية، واليونان باعتبارها أحد أعضائه، لذلك وقف إلى جانبها في وجه تركيا، بل يسعى إلى بسط نفوذه على منطقة الحوض ككل، ولوحظ ذلك من خلال مواقفه تجاه تركيا وتجاه الدول التي خاضت ما يسمى بثورات الربيع العربي الذي اختبرت فيه دول الإتحاد مدى جدوى سياستها الأمنية والدفاعية المشتركة، وخاصة في الساحة الليبية.

فرنسا كانت إحدى الدول التي تسعى إلى تعزيز وجودها في المنطقة، لذا وقفت جنباً إلى جنب مع اليونان لمحاولة إجبار تركيا على الانسحاب من منطقة الجرف القاري، ووقف أعمال التنقيب التي تقوم بها الشركات التركية، وذلك مراعاة لجملة من المصالح المشتركة التي أبرزها: بناء تحالفات

مع اليونان، والحد من توسع النفوذ التركي في البحر المتوسط، خصوصاً مع تقدم الدور التركي في الدول المطلة على البحر المتوسط كدول شمال أفريقيا، مثلما هو الحال في الترتيبات الإقليمية مع ليبيا ووضعها الراهن، وإثبات وجودها في ملف الأزمة السورية، كل ذلك جعل فرنسا تعيش في محيط إقليمي قلق من تنامي الدور التركي وطموحاته التوسعية، وسعت بكافة الوسائل لدعم اليونان، وقد جعلها ذلك تطلع بمجموعة من الأدوار المتباينة التي شكلت في المجمل سياستها الإقليمية والدولية ودورها في القضية.

لقد تمثل دعم فرنسا لليونان ضد تركيا بإرسال سفينتين وفرقاطتين في عام 2020، كما طالبت بتحريك الاتحاد الأوروبي الذي قرر في مجلسه في نوفمبر 2019 فرض عقوبات على تركيا استهدفت الشركات الخاصة بالتنقيب، كما حثت أمريكا التي فرضت بدورها عقوبات في 2020 بموجب قانون كاستا، (13) وقد استهدفت أمريكا من هذا القانون هيئة تطوير الصناعات التركية وتجميد أصولها، وفي كثير من المواقف تحت الولايات المتحدة الدول الأوروبية وحلفائها على الاصطفاف لجانب اليونان وتكثيف التعاون العسكري معها لمواجهة تركيا، وقد جعل هذا الأمر المتغيرات الدولية تتحكم في القضية وتزيدها تعقيداً، وذلك من حيث تأثيرها على التعاون والتفافر على أوضاع إقليم شرق المتوسط.

لم تكن فرنسا بذلك بل سعت في عام 2020 بالتضامن مع حليفتها اليونان وإيطاليا وقبرص القيام بمجموعة مناورات، إشارةً منها إلى تركيا بإمكانية نشر العتاد الجوي والبحري في منطقة شرق المتوسط، وبطبيعة الحال يعبر كل ذلك عن ارتباط العوامل الجغرافية بالوحدات السياسية باعتبار

إن تلك الخصائص المتمثلة في موقع منطقة النزاع وثرواتها تمثل مكونات المجال الحيوي المتنازع عليه وتشكل الركائز الأساسية الذي تتبلور وتتطور على ضوءها الأحداث الجارية بين الدول الفاعلة في محيطه.

تعد جمهورية مصر العربية هي الأخرى إحدى الدول العربية التي تهمها قضية ترسيم الحدود البحرية بين اليونان وتركيا، وهي تقع بين خطين غير متوازيين، أحدهما أما تحقيق الأمن القومي أو المصالح الاقتصادية المصرية، أو توافق وإرضاء حلفائها الدوليين والإقليميين.

تنبثق مصلحة مصر من وراء النية الجادة لإسرائيل وقبرص واليونان ودول الاتحاد الأوروبي بإنشاء خط غاز ((East Med)) ينقل الغاز من إسرائيل إلى أوروبا بدلاً عن الغاز الروسي الذي يسيطر على السوق الأوروبية، (14) غير أن المسارات التي سيتبعها الخط هي فحوى القضية هناك، فإما أن يبدأ الخط من إسرائيل ثم يمر إلى قبرص عبر شريط بحري ينتهي إلى اليونان وبذلك يكون الخط قد قطع المساحات التي تعتبرها تركيا ضمن أراضيها البحرية وفقاً للاتفاق الليبي التركي المشار إليه، أو أن يمر بالمياه المصرية ثم إلى اليونان، وبذلك تتأرجح مصلحة مصر أما بمرور الخط من مياهها حفاظاً على الوفاق السياسي الذي تشهده مصر وإسرائيل واليونان وقبرص الذي يقابله خسارتها لمصالحها الاقتصادية والإستراتيجية واختراق سيادة أراضيها من طرف تلك الدول، أو أن تتوافق مصالحتها مع مصلحة تركيا بالرغم من الخلافات السياسية وتوتر العلاقات بينهما كي تحافظ على مصالحها الاقتصادية والحفاظ على سيادتها وأمنها القومي في المنطقة.

ليبيا أيضاً إحدى الدول العربية ذات المواقف الإستراتيجية في القضية بين البلدين، وقد جاء ذلك في إطار التوافق السياسي بين ليبيا وتركيا، وأبرز ما يدل على ذلك مذكرة التفاهم التي أبرمت بين تركيا وليبيا في عام 2019 بشأن ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، وفقاً لما يوضحه الشكل (3) والتي اعتبرت تركيا خطوة تاريخية إستراتيجية، وفي الوقت ذاته قد أجمت الوضع في اليونان، كما اعترضت جمهورية مصر الشقيقة على ذلك الخط الذي اعتبرته مصر مائلاً وتدخل في أراضيها المتاخمة لحدودها.

شكل (3) الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا وفقاً لاتفاقية عام 2019.



المصدر: مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا، منشورات إدارة الاتصال برئاسة الجمهورية التركية، 2020، ص37.

النتائج:

- 1- يتمتع حوض شرق البحر المتوسط بكميات هائلة من النفط والغاز، وخاصة في المنطقة الممتدة شرق جزيرة قبرص التي تقدر كمية الغاز الطبيعي فيها 43 تريليون م³ غاز طبيعي، كما تقدر كمية النفط بمنطقة هيريديوت الواقعة جنوب شرق جزيرة كريت بحوالي 8 مليار برميل، وكمية الغاز الطبيعي بحوالي 3,5 تريليون م³، بالإضافة إلى الكميات الوفيرة في مناطق أخرى في ليفيathan أفروديت الواقعة بين فلسطين وإسرائيل وقبرص ولبنان وسوريا، وكذلك حوض دلتا النيل.
- 2- إن مصادر الطاقة الهائلة في شرق المتوسط وخاصة موردي النفط والغاز زادت من حدة التعقيدات الجيوبوليتيكية حول قضية ترسيم الحدود البحرية بين كل من تركيا واليونان، وجعلته ميداناً للصراع الدائر بينهما الذي أذكاه التوجهات السياسية لكل منهما.
- 3- تباينت ردود أفعال الدول تجاه القضية، كما هو الحال بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي ومواقف كل من فرنسا والولايات المتحدة التي أخذت الأمور تجاه التصعيد مراعاةً للمصالح الإستراتيجية

خاصة فيما يتعلق بإعادة توازن القوى في منطقة البحر المتوسط بعد إحراز تركيا تقدمها في كثير من القضايا الإقليمية والدولية بالمنطقة.

التوصيات:

- 1- ضرورة وضع قوانين دولية تعين المساحات البحرية والمناطق الاقتصادية الخالصة للدول المتقابلة بحوض البحر المتوسط التي لم تتفق على ترسيم حدودها البحرية حتى الآن.
- 2- التخلي عن سياسة التصعيد وأولوية المصالح، وإحلال التعاون الدولي محلها من أجل تهدئة الأوضاع واستتباب الأمن والاستقرار بالتنسيق بين الدول المتجاورة بحرياً، وضمان حقوق الدول المتضررة جغرافياً من وراء عدم استغلال مواردها الطبيعية البحرية.
- 3- ضرورة التكامل والتعاون بين دول المنطقة العربية المتوسطية، واتخاذ موقف واحد عادل ومنصف تجاه القضية، يضمن وحدتها ويحمي مصالحها الإستراتيجية.

الهوامش:

- 1- محمد علي الأعور، المظاهر الساحلية وعلاقتها بالتشريعات البحرية الليبية، كتاب الساحل الليبي، تحرير الهادي مصطفى بولقمة، سعد خليل الفزيري، منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة قاريونس، ليبيا، 1997، ص 115.
- 2- محمد علي الأعور، المصدر السابق، ص 118.
- 3- كريم محمد رجب الصباغ، التقسيم العادل لحقول النفط والغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط، مصر، جامعة دمياط، كلية الحقوق، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الثالث، يناير، 2021، ص 454.
- 4- خالد فؤاد، ترسيم الحدود البحرية والمصالح الإستراتيجية المصرية، المعهد المصري للدراسات، ديسمبر 2019، ص 2.
- 5- يسر عباس عبود المختار، المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة والمنازعات الدولية المتعلقة بالإنشاء والتحديد، رسالة ماجستير منشورة، قسم القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، 2016، ص 33-34.
- 6- سلوى السعيد فراج، رشا عطوة عبدالحكيم ضبيش، انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، الإسماعيلية، مصر، العدد الثاني عشر، أكتوبر 2021، ص 127.

- 7- يسر عباس عبود المختار، المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة والمنازعات الدولية المتعلقة بالإنشاء والتحديد، المصدر السابق، ص36.
- 8- مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا، منشورات إدارة الاتصال برئاسة الجمهورية التركية، 2020، ص16.
- 9- كريم محمد رجب الصباغ، التقسيم العادل لحقول النفط والغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط، المصدر السابق، ص485.
- 10 - سفيان منصوري، إلهام بن العلمي، البعد الطاقوي كمحدد للتوتر الفرنسي - التركي في منطقة شرق المتوسط، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد الأول، جوان، 2022، ص 314.
- 11- سفيان منصوري، إلهام بن العلمي، المصدر سابق، ص 314.
- 12- مزاني راضية ياسينة، التعاون المنظم الدائم خطوة جديدة في مسار الأمن والدفاع الأوروبي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد الثاني، 2014، ص63، 70.
- 13- سفيان منصوري، إلهام بن العلمي، المصدر سابق، ص311 ، ص 313.
- 14- خالد فؤاد، المصدر السابق، ص4.